جاءت عملية القرصنة الجوية التي قامت بها أجهزة الدولة الصهيونية توضح للمجتمع الدولي صحة التقييم الفلسطيني لطبيعة الكيان الاسرائيلي. ولعل هذا الوضوح هو الذي دفع مجلس الامن الى اتخاذ قرار ادانة اجماعية لاسرائيل . فبالاضافة الى ان ذريعة اسرائيل في انها سوف تلاحق ما تسميه بمنظمات«التخريب»في كل مكان لم تعد واردة فالمجتمع الدولي لم يسلم بهذا الوصف الاسرائيلي للمقاومة الفلسطينية بل حدد في سلسلة من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة — ورغم المعارضة الشرسة للولايات المتحدة — اعترافه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي النضال بشتى الوسائل من اجل هذا الحق . الا ان اسرائيل اعتقدت ان باستطاعتها ان تستنبط قوانينها وتخالف أبسط قواعد التعامل الدولي والحضاري وتمارس شتى انواع الارهاب لان الولايات المتحدة تعطيها الضوء الاخضر المسبق لكل ممارساتها العدوانية والتوسعية والارهابية. استنادا لهذا الارتهان الاميركي لمختلف اهدافها وأعمالها، أخذ العالم يعي طبيعة العلاقة العضوية بين البعد الامبريالي للولايات المتحدة واسرائيل . وفي حين ان المجتمع الغربي كان يبدي استعدادا لفهم سياسة اميركية تحمي الكيان الاسرائيلي الا ان قطاعات هامة أساسية منه رفضت أن تتحول هذه السياسة الاميركية الى حماية أهداف اسرائيل العدوانية والتوسعية في المنطقة .

تجلى هذا التباين بين الغرب الاوروبي والولايات المتحدة اثناء مناقشات مجلس الامن المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط بناء على طلب مصر حيث استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو وظهرت معزولة عن المجتمع الدولي في تأييدها ومساندتها لاسرائيل . ادرك العالم — باستثناء الولايات المتحدة — من خلال مناقشات مجلس الامن فيما يتعلق بأزمةالشرق الاوسط اجمالا مدى استهتار اسرائيل بارادة هذا المجتمع وبمقرراته . كان هذا الادراك هو بمثابة توضيح اكثر لحقيقة معاناة الفلسطينيين ولبدء ترسخ مصداقية مجابهتهم مع الكيان الصهيوني حتى في الاوساط التي كانت متعاطفة مع هذا الكيان .

جاء الفيتو الاميركي بمجلس الامن في نفس الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تواجه ازمة دستورية حادة جاءت في اعقاب انكشاف مدى الفساد في السلطة التنفيذية — خاصة رئاسة الجمهورية . وكان للشلل الذي استتبع فضيحة واترغيت .ان العلاقة العضوية بين الامبريالية الاميركية واسرائيل تخلت عن المفارقات الشكلية في اخراج هذه العلاقة فكان خطاب المندوب الاميركي سكالي مجرد تكرار يكاد يكون حرفيا للموقف الاسرائيلي الرسمي وبدون أي مساهمة او اجتهاد اميركي خاص في هذا الشأن . هذا التطابق الاميركي مع الاهداف الاسرائيلية الكاملة وبالشكل الذي ظهر أرغم حتى جريدة متلائمة مع المخططات الاسرائيلية العامة مثل النيويورك تايمس أن تنتقد هذا الانصياع الاميركي في الشكل لورقة العمل الاسرائيلية فيما يتعلق بتفسير القرار ٢٤٢ .

ثم جاءت عملية قتل المواطن المغربي أحمد بوشيكي في النرويج وما تبع ذلك من اجراءات كانت احداها طرد الملحق العسكري الاسرائيلي في النرويج . كشفت عملية قتل بوشيكي لدولة اسكندنافية كالنرويج عن درجة تمادي الدولة الصهيونية في استغلال الحصانة الدبلوماسية لتغطية أعمال اجرامية وارهابية . وقد بين التحقيق مدى ضلوع سفارة اسرائيل في تخطيط وتنفيذ أعمال الارهاب والاجرام . أظهرت حادثة اغتيال بوشيكي بما لا يرقى اليه الشك أن تذرع اسرائيل بان ما تقوم به من قتل في الخارج ومن أعمال ارهابية ما هي الا امتداد لسياسة ملاحقة « المخربين » الفلسطينيين . لم تؤد هذه الذريعة الواهية الى ما توخته اسرائيل من انها سوف تخفف من وطأة الادانة وعدم علانية التحقيق كما انها لم تتمكن من ادخال النرويج في المتاهات التي تعودت اسرائيل ادخال الرأي العام بها بعد قيامها في مخالفات وتجاوزات واعتداءات وجرائم واضحة . فالجهاز الرسمي الذي انشأته اسرائيل في رئاسة الوزارة لكافحة نشاط «المخربين» استباح لنفسه تحت هذا الستار القيام بأعمال تناقض لا أبسط القواعد الدبلوماسية والتعامل بل بديهيات العلاقات الحضارية في المجتمع الدولي . ان تقوم اسرائيل بهذه الجريمة في ارض النرويج بعد مسلسل الاغتيالات التي قامت بها أجهزتها وبعثاتها الرسمية في عدد من العواصم الاوروبية — باريس ، روما